المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/02/2014

'المدرسة المواطنة' موضوع يوم داسي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس–مكناس

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس . مكناس مؤخرا يوما دراسيا حول مفهوم المدرسة المواطنة بمشاركة العديد من الخبراء والفاعلين في مجال التربية على حقوق الإنسان .

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل التجارب والخبرات حول تنمية وتفعيل ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية وطرح مختلف التصورات والأفكار حول أنجع السبل لتكريس هذه الثقافة من خلال المدرسة المواطنة .

وشارك في هذا اليوم الدراسي، الذي نظم بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لجهات فاس . بولمان ومكناس . تافيلالت والحسيمة . تازة . تاونات، أزيد من 120 من الأطر التربوية الذين يمثلون قطاع التربية والتكوين بهذه الجهات .

وركزت محاور هذا الملتقى على مجموعة من القضايا التي تهم مفهوم المواطنة وآليات التمرس على الديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية والبيداغوجية الخاصة بمجال التربية على حقوق الإنسان وغيرها.

http://www.meknespress.com/articles/details/3813/'%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9'-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AF%D8%A7%D8%B3%D9%8A.html

ضحايا الانتهاكات الجسيمة في الخميسات يحتجون على وقف صرف التعويضات عن المرض

22/02/20

هيام بحراوي

قرر المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، فرع الخميسات، تنظيم وقفة احتجاجية يوم الرابع والعشرين من هذا الشهر، تنديدا بإيقاف صرف التعويضات عن المرض لفائدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ففي الوقت الذي كان ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذويهم ينتظرون تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يقول الضحايا، أقدمت الحكومة الحالية على إيقاف صرف التعويضات عن المرض لفائدة الضحايا المنخرطين في الصندوق المغربي لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، متراجعة عن تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالتغطية الصحية والإدماج الاجتماعي للضحايا، مما شكل في نظرهم تهديدا خطيرا لصحة وحياة ضحايا سنوات الرصاص وذويهم. ودخل المكتب المحلي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بالخميسات على الخط، معتبرا أن هذا الإجراء "لا إنساني" ويتنافى مع ما نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، خاصة الحق في الصحة، وما تضمنه دستور 2011، وما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي اتهم الحكومة بالتماطل في تفعيلها.

وأدان المكتب، في بيانه، إيقاف الحكومة الحالية صرف التعويضات لفائدة المنخرطين، الشيء الذي يعتبر مسا بحقهم في الصحة وفي الحياة، وطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتحمل مسؤوليته كاملة تجاه الحكومة الحالية والتدخل من أجل حملها على أداء واجباتها للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي من أجل حماية حق الضحايا وذويهم في التغطية الصحية والإدماج الاجتماعي. كما أكد المنتدى على ضرورة تفعيل كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بما في ذلك الحق في التغطية الصحية للمنخرطين في صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي وذويهم، مع العمل لاستكمال الإدماج الاجتماعي لكل الضحايا الذين يتوفرون على المقررات التحكيمية التي تنص على ذلك.

بيان اليوم

الخلفي يفند الادعاءات الواهية لرئيسة مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان

2/14052

فند وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، بشكل منهجي الادعاءات الواهية لرئيسة مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان، كيري كينيدي، حول وضعية حقوق الإنسان بالصحراء المغربية، منتقدا هذه المقاربة «المتحيزة» التي لا تليق بمنظمة غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان.

في إطار حق الرد الذي وجهه إلى الموقع الإلكتروني لشبكة الأخبار الأمريكية (سي إن إن)، أكد الوزير أن المقال الذي نشر على الموقع نفسه، في 24 يناير الماضي، من قبل كينيدي «يكرر ادعاءات واتهامات لا أساس لها من الصحة حول وضعية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة، والتي لا تمت إلى الواقع بأية صلة»، واعرب الخلفي عن الأسف لكون مقال رئيسة مركز روبرت كينيدي غض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمخيمات تندوف، والتي أكدتها العديد من المنظمات الدولية وقال إن هذا التجاهل يظل أخطر من نشر هذا المقال، الذي تزامن مع المظاهرات والحركات الاحتجاجية التي نظمها السكان المحتجزون بتندوف، التي أصبحت مرجعا لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع من قبل (البوليساريو) وميليشياتها.

وأكد الوزير أنه من حق المغرب أن يفتخر بالإنجازات التي حققها في مجال حقوق الإنسان، خصوصا بالأقاليم الجنوبية، التي سجلت «تقدما ملموسا»، مذكرا على الخصوص بأن «سنة 2011 تميزت بتنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة مستقلة تتمتع بسلطات قوية في مجال التحقيق، للجنتين جهويتين بالداخلة والعيون».

ومن جهة أخرى، أبرز أن «مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أشاد في قراره 2044، بإحداث هاتين اللجنتين الجهويتين، ولم يؤكد منذ ذلك على ضرورة وضع آلية أخرى لمراقبة حقوق الإنسان، لأنه يعترف بالمراحل التي قطعها المغرب في مسلسل تعزيز عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذا المبادرات الأخرى للتنمية والإصلاحات الملموسة التي أطلقها على العديد من المستويات».

وأشار الخلفي إلى أن انتخاب المغرب بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد تصويت ما لا يقل عن 163 بلدا عضوا بالجمعية العامة «يشكل اعترافا آخر من المجموعة الدولية بالجهود التي تبذلها المملكة في مجال النهوض وحماية حقوق الإنسان».

وبخصوص الادعاء الزائف لكينيدي، التي اعتبرت من خلاله أن (المينورسو)هي الآلية الأممية الوحيدة لحفظ السلام التي لا تتمتع بحق مراقبة حقوق الإنسان، ذكر الوزير بأن ما لا يقل عن خمسة من بين 12 بعثة أممية لا تتمتع بهذه الصلاحية، مشيرا في هذا الصدد إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بين الهند وباكستان، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص، وقوة مراقبي فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة بمرتفعات الجولان، واليونيفيل بلبنان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالسودان.

من ناحية أخرى، فند الوزير الادعاءات الواهية التي لا أساس لها من الصحة لرئيسة مركز روبرت كينيدي، والتي أشارت من خلالها إلى أن الصحراء المغربية «مغلقة» في وجه الصحفيين والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، موضحا انه منذ سنة 2000، قام نحو 14 وفدا أمميا لحقوق الإنسان بزيارة المملكة، أربعة منهم خلال سنتي 2012 و2013، بما في ذلك وفد فريق العمل التابع للأمم المتحدة حول الاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص حول التعذيب، الذي أعلن في تقريره أن المغرب يشهد «بروز ثقافة حقوق الإنسان».

وفي هذا السياق، لاحظ الخلفي أن (إنترناشيونال ووميز ميديا فونديشن) نظمت زيارتين لعدد من الصحفيات إلى المملكة. وأبرز أن كينيدي، في مهاجمتها للمغرب، تعمدت عدم الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان بمخيمات تندوف، مؤكدا أن تقريرا ل(هيومن رايتس ووتش) صدر سنة 2008 «انتقد استمرار وجود سلوكات للاستعباد بمخيمات تندوف، والحرمان من حرية التعبير وتأسيس الجمعيات والتجمعات، وكذا حق عودة المنشقين عن البوليساريو».

ويتفاقم الوضع الإنساني وحقوق الإنسان بمخيمات تندوف في ظل «رفض (البوليساريو) إجراء إحصاء لساكنة هذه المخيمات على الرغم من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2044 الصادر في 24 أبريل 2012. وخلص الوزير إلى التأكيد مجددا على أن مخطط الحكم الذاتي بالصحراء، تحت السيادة المغربية، كسب على الساحة الدولية «دعما وانخراطا متناميا كحل جدي وواقعي وذي مصداقية».

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

4753/6

الدورة العشرون لمعرض الدار البيضاء الدولي للنشر والكتاب

حقوقي مستقبلي: رواق مشترك بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيأة المركزية لمحاربة الرشوة للدفاع عن حقوق الطفل والنهوض بها

■ جمال الموساوي

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيأة المركزية لمحاربة الرشوة في الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي سينعقد بمدينة الدار البيضاء ما بين 13و 23فبراير 2014، برواق مشترك يعكس وعي المؤسستين بالدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة والكتاب في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وسيحتفي رواق المؤسستين الدستوريتين، اللتين تشاركان معا في هذا الحدث الثقافي للمرة الثالثة على التوالي، بحقوق نساء ورجال المستقبل التي كرسها دستور فاتح يوليوز 2011والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي تبنتها المنظومة الدولية في 1989وصادق عليها المغرب في 1993.

"حقوقي مستقبلي" شعار لهذا الرواق المشترك الذي يعد زوار معرض الكتاب بأنشطة غنية ومتنوعة تحمل بصمة 70شريك، من ضمنهم جميع دور النشر المغربية المتخصصة في كتب الأطفال وعشرات الجمعيات المعنية بحماية حقوق الطفل ومؤسسات وطنية (مؤسسة محمد السادس للبيئة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومعهد الفنون الجميلة بطنجة...) وهيئات دولية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومجلس أوربا...)، بالإضافة إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأندية المواطنة بالمؤسسات التعليمية وعدد من مهني الفنون الحية.

وسيكون الرواق، الذي تم تصميمه بعد مباراة مفتوحة أمام المهندين الشباب، فضاء للتسلية وحرية التعبير بالنسبة للأطفال وكذا الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بحماية حقوق هذه الفئة. كما سيوفر الرواق لرواده مكتبة تتضمن مئات الكتب للأطفال وحول الأطفال وشاشات تفاعلية تسمح بتصفح وسائط متعددة (ملتيميديا) متنوعة.

وتتمحور برمجة أنشطة الرواق، التي يشكل الأطفال عمودها الفقري، حول عدة محاور رئيسية، من بينها موعد يومي للأطفال مع شخصيات مغربية وأجنبية (الحقاوي، الوردي، بوكوس، أزولاي، أبودرار، بيرو، الشيخ بيد الله،...) لمناقشة حقوقهم: الصحة والتعليم والحماية والمشاركة والثقافة والترفيه... وورشات الفنون التشكيلية والحية وحلقات قراءة وحكي وعروض مسرحية وغيرها.

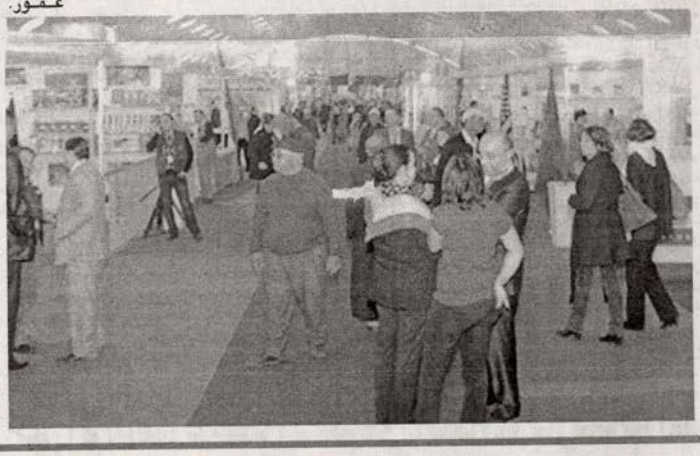

ولعل من أبرز المحاور المبرمجة ضمن أنشطة المؤسستين الشريكتين أيضا اللقاءات المخصصة لتكريم رواد ساهموا، كل من موقعه، في الدفاع عن حقوق الأطفال: أمينة بلافريج ورجاء صبيحي زغلول والمرحوم عبد الرحيم الهروشي ومحمد قرطيطي ومحمد المدكوري وياسين شوكري والإخوة المساوي وثورية بوعبيد وعمي ادريس وعزيز الفاضلي ومحمد بيوض وبناء قدميري وفاطمة أوكادوم وعبد الواحد جمال إدريسي وأمينة أفروخي وعزيزة البستاني ونبيلة بوعبيد ورشيد عمور. وسيشهد الرواق مشاركة تسع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من غرب أفريقيا (توغو وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وكوت ديفوار والسنغال وغينيا بيساو ومالي وسيراليون)، وهي مؤسسات دول أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تعتبر ضيف شرف الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب. وقد وجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعوة المشاركة إلى هذه المؤسسات الوطنية من أجل تقاسم الخبرات والتجارب المتعلقة بحماية حقوق الطفل بالمنطقة.

ولا تقتصر أنشطة الرواق على الفضاء الداخلي لمعرض الدار البيضاء الدولي، بل تشمل أيضا تنظيم كيرميس تقترحه جمعية الطفولة الشعبية للتعريف بحقوق الإنسان بطريقة مسلية، بمدرسة قريبة من المعرض، وموكب مسرح متنقل ومعرض خارج الأسوار وزيارات لدور أيتام ومستشفيات أطفال، تحت إشراف بعض اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، من بينها مستشفى عبد الرحيم الهاروشي للأطفال بالمركز الاستشفائي ابن رشد بالدار البيضاء.

تعنيف معطلين في العيون استدعى تدخل عاجل للجنة اليزمي . صورة حصرية .

أصيب ثلاثة معطلين بالعيون، صباح اليوم الخميس 13 فبراير الجاري، بعد تدخل أمني عنيف، طال مجموعة من المعطلات و المعطلين من حاملي الشهادات و البدلومات الذين قد قرروا النزوح نحو منجم بوكراع شرق مدينة العيون، نقلوا إلى قسم المستعجلات بمستشفى الحسن بن المهدي بالعيون، حالة أحدهم وصفت بالخطيرة، و هو ما استدعى زيارة عاجلة للمصابين قام بها رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة " محمد سالم الشرقاوي " الذي وقف على الحالات الثلاثة و استمع لشهود عيان من المعطلين، الذين شرحوا له سلمية خطوتهم بإقدامهم على تنظيم نزوح جماعي نحو منجم بوكراع.

من جانبه أبدى الشرقاوي عن تضامنه و استنكاره للتدخل الأمني العنيف و الذي لا يخدم أجندة المغرب على مستوى حقوق الإنسان.

http://www.goud.ma/%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%89-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%80-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_a41881.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيأة المركزية لمحاربة الرّشوة في رواق مشترك للطفل

أزولاي وبيد الله والحقاوي والوردي سيجالسون الأطفال ويحدثونهم عن حقوقهم

11/9/17

صحيفة الناس

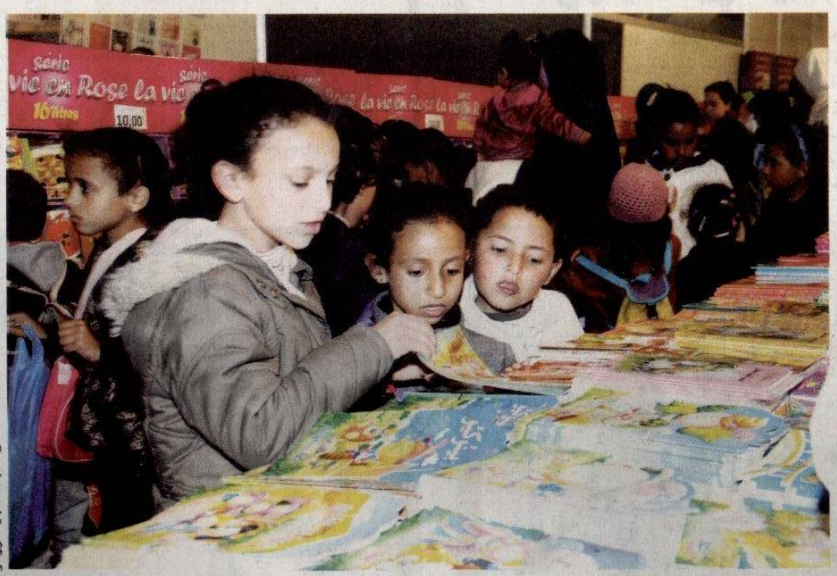

© عبد المجيد رزقو

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيأة المركزية لمحاربة الرشوة في الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي انطلق يوم أمس الخميس ويستمر إلى غاية الـ23 من فبراير الجاري، في فضاء المعارض في الدار البيضاء، برواق مشترك يحمل شعار «حقوقي، مستقبلي» وعيا من المؤسستين بالدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة والكتاب في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها».

والجديد في رواق المؤسستين الدستوريتين، اللتين تشاركان معا في هذا الحدث الثقافي للمرة الثالثة على التوالي، هو أن الرواق سينظم لقاءات تجمع الأطفال بأسماء سياسية وحقوقية معروفة، من بينها بسيمة الحقاوي، الوصية على قطاع الطفل عبر وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والمستشار الملكي أندري أزولاي ومحمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، والحسين الوردي، وزير الصحة، وأحمد بوكوس، عميد المعهد المغربي للثقافة الأمازيغية، وعبد السلام أبو درار، رئيس الهيأة المركزية لمحاربة الرّشوة. كما سينظم الرواق لقاءات للأطفال مع أسماء مغربية ساهمت في الدفاع عن حقوق الطفل.

وتنطلق فعاليات هذا الرواق بدءا من اليوم عبر أنشطة متنوعة تحمل بصمة 70 شريكا، من ضمنهم جميع دور النشر المغربية المختصة في كتب الأطفال وعشرات الجمعيات المعنية بحماية حقوق الطفل، بينها مؤسسات وطنية، كمؤسسة محمد السادس للبيئة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومعهد الفنون الجميلة في طنجة، وهيئات دولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونسيف» ومجلس أوربا، إضافة إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأندية المواطنة في المؤسسات التعليمية وعدد من مهنيي الفنون الحية.

وسيكون هذا الرواق، الذي تم تصميمه بعد مباراة مفتوحة أمام المهندين الشباب، فضاء للتسلية وحرية التعبير بالنسبة للأطفال وكذا الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بحماية حقوق هذه الفئة، وسيوفر الرواق لروّاده مكتبة تتضمن مئات الكتب للأطفال وحولهم وشاشات تفاعلية تسمح بتصفح وسائط متعددة «ملتميديا» متنوعة.

وقد وُجّهت الدعوة لدول غرب إفريقيا، ضيف شرف الدورة العشرين للمعرض من أجل تقاسم الخبرات والتجارب المتعلقة بحماية حقوق الطفل في المنطقة.

ولا تقتصر أنشطة الرواق على الفضاء الداخلي لمعرض الدار البيضاء الدولي، بل تشمل أيضا تنظيم «كيرميس» تقترحه جمعية الطفولة الشعبية للتعريف بحقوق الإنسان بطريقة مسلية في مدرسة قريبة من المعرض، وموكب مسرح متنقلا ومعرضا خارج الأسوار وزيارات لدور أيتام ومستشفيات أطفال تحت إشراف بعض اللجن الجهوية لحقوق الإنسان، من بينها مستشفى عبد الرحيم الهاروشي للأطفال في المركز الاستشفائي ابن رشد بالدار البيضاء.

«فاطمة أكادير» تسرع قانون تنظيم عمل الخادمات

NB/16

تتجه الأمور نحو الإسراع لإقرار مشروع قانون متعلق بتنظيم العمل داخل المنازل بغرض مكافحة ظاهرة تشغيل الخادمات القاصرات، خصوصا بعد إدانة ربة منزل تسببت في وفاة خادمة صغيرة جراء تعذيبها. ولقيت الخادمة الصغيرة فاطمة (14 سنة) حتفها في مارس من العام الماضي بعد تعرضها لحروق خطيرة على مستوى اليدين والوجه من طرف مشغلتها في أكادير.

ودانت المحكمة هذه المشغلة بـ 20 سنة سجنا واعتبرت حالة الطفلة فاطمة شهادة صارخة على واقع عشرات الآلاف من الخادمات، خصوصا القاصرات اللائي يعانين يوميا من انتهاك حقوقهن.

ووضع البرلمان على جدول أجندته التشريعية مشروع قانون بهدف تنظيم عمل الخادمات في البيوت.

وينص هذا المشروع الذي يعد ثمرة عدة سنوات من ترافع ومجهودات المجتمع المدني على ضرورة توفير عقود عمل للعاملين المنزليين إضافة إلى حد أدنى للأجور وأيام أسبوعية للراحة؛ مع تحديد عطل سنوية وكذلك غرامات في حق المشغلين.

ووفق نص مشروع القانون، فإن راتب العمال المنزليين لا ينبغي أن يقل عن 50 ÝÍ ÇáãÇÆÉ من الحد الأدنى للأجور .

وقال عبد السلام الصديق وزير التشغيل إن مشروع القانون الذي تمت صياغته في يونيو الماضي "عرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ وأيضا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونحن منفتحون على كل الاقتراحات الممكنة".

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب قام في إطار رأي استشاري حول مشروع قانون يتعلق بـ "حماية حقوق العمال المنزليين ومنع استخدام الأطفال بالمنازل"؛ بتحديد السن الأدنى للعمل في خدمة المنازل بـ 18 سنة.

وأصدر المجلس في نهاية العام الماضي "رأيا استشاريا" بطلب من مجلس المستشارين حول مشروع القانون المذكور؛ يتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين؛ ويرمي بشكل خاص إلى حماية حقوق هذه الفئة من العمال ومنع عمل الأطفال بالمنازل الذي يطال بالخصوص فتيات صغيرات السن.

وطالبت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأميركية بدورها البرلمانيين بـ "إعادة النظر" في هذا المشروع؛ باعتباره يجسد "فرصة فريدة لوضع حد لاستغلال" العمال المنزليين.

وقالت تمارا الرفاعي المسؤولة في "هيومن رايتس ووتش" في رسالة إلى عبد السلام الصديقي وزير التشغيل إن "المغرب يمكن أن يصير أول بلد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ يقوم بالتصديق على الاتفاقية الصادرة عن المنظمة الدولية للعمل؛ والمتعلقة بـ"الحدود الدنيا" لظروف العمال المنزليين".

أما بالنسبة إلى خديجة الرويسي من حزب الأصالة والمعاصرة المعارض؛ فنددت بتحديد أجور العمال المنزليين بـ "أقل من الحد الأدنى للأجور؛ بحجة أن ذلك سيشجع المشغلين على التصريح بالعاملين في منازلهم".

وأبدت النائبة البرلمانية قلقها بخصوص الإمكانيات التي يتيحها مشروع نص القانون لأولياء الأمور للسماح لأبنائهم الذين تتراوح أعمارهم بين 15و18 سنة ليصيروا عمالا منزليين.

وأوضحت الرويسي، أن "الأمر المستعجل اليوم هو منع عمل القاصرين (أغلبهم إناث)؛ لأن مكان الفتيات الطبيعي في هذا السن هو المدرسة".

وكانت الكتلة البرلمانية لحزب الأصالة والمعاصرة تقدمت، أخيرا، بمشروع قانون في البرلمان ينص، خصوصا على السجن سنتين لمشغلي القاصرين.

وكرد على الانتقادات المتكررة؛ تؤكد وزارة التشغيل إن "التقدم الكبير" الذي حصل خلال السنوات الأخيرة هو "انخفاض عدد العمال المنزليين القاصرين من 600 ألف إلى أقل من 100 ألف".

ورغم ذلك يبقى هذا التقدم بحسب الوزارة المغربية "غير كاف لنكون مطمئنين؛ لكن سنعمل اللازم لمجابهة الظاهرة؛ ولن يكون مشروع القانون سوى بداية العمل".

وبحسب آخر إحصائيات نشرتها جمعيات المجتمع المدني المتتبعة لغمالة الأطفال في المنازل؛ فإن عدد الخادمات الصغيرات في المغرب يتراوح ما بين 50 و80 ألفا؛ 60 في المائة منهن يقل سنهن عن 12 سنة، وهي مرحلة من العمر يفترض أن يكن فيها في قاعات التدريس. وتفيد الإحصائيات أيضا، أن 75 في المائة من المشغلين والمشغلات ينتمون إلى الفئات الميسورة بمستوى تعليمي جامعي وهم على علم بمنع تشغيل الأطفال وكذا بحقوقهم الأساسية.

واستنادا إلى دراسة نشرتها المندوبية السامية للتخطيط (حكومية) في العام الماضي، فإن تشغيل الأطفال يعتبر ظاهرة قروية بامتياز علما أن 9 أطفال من أصل عشرة يشتغلون (91.7 في المائة) يتحدرون من أوساط قروية؛ وتشكل الفتيات نسبة 46.7 في المائة منهم.

كما تفيد إحصائيات المؤسسة نفسها، أنه رغم تراجع عمالة الأطفال بصفة عامة في المغرب؛ إلا أن أكثر من 90 ألف طفل مغربي (ذكورا وإناثا) تقل أعمارهم عن 15 سنة.

(أ ف ب)

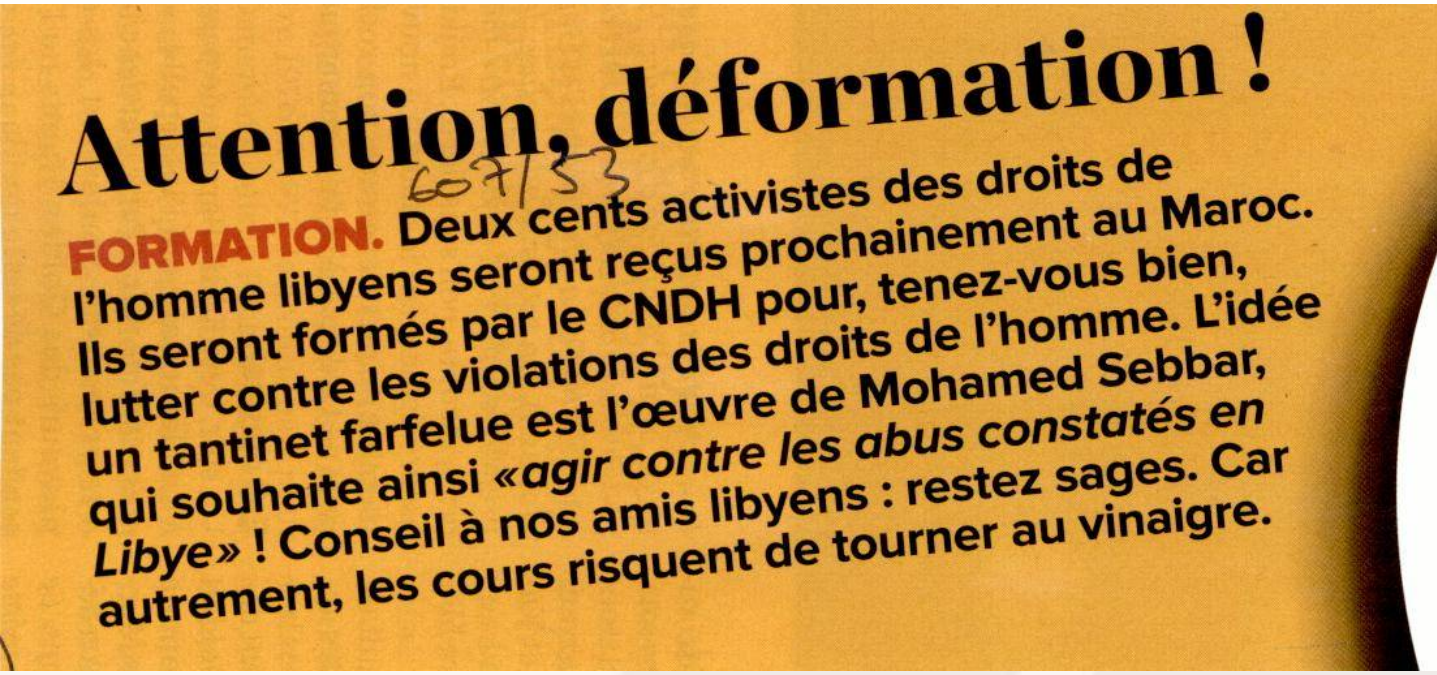

Attention, déformation !

607/33

FORMATION. Deux cents activistes des droits de l'homme libyens seront reçus prochainement au Maroc. Ils seront formés par le CNDH pour, tenez-vous bien, lutter contre les violations des droits de l'homme. L'idée un tantinet farfelue est l'œuvre de Mohamed Sebbar, qui souhaite ainsi «*agir contre les abus constatés en Libye*» ! Conseil à nos amis libyens : restez sages. Car autrement, les cours risquent de tourner au vinaigre.

Akhbar Al Yaoum. Dans son édition du 10 février, le journal livre les coulisse du sit-in. On y apprend qu'un groupe de trois parlementaires, ainsi que le CNDH, ont essayé de convaincre les magistrats, en vain, de revenir sur leur décision. 60x122

La RAM adopte les droits de l'Homme pour son personnel

10/4740

Une formation sur la diversité et la non-discrimination va être dispensée aux agents et personnel navigant de la RAM en avril prochain. Fruit d'une coopération entre la RAM et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cette formation permettra au personnel de la RAM de «s'acquitter efficacement de leur fonction et de susciter des comportements professionnels reconnaissant la nécessité de promouvoir et de protéger les droits de l'Homme».

Le Maroc pressé d'améliorer le sort de ses travailleurs domestiques

Le Maroc est incité à concrétiser son projet de réglementation du travail domestique, afin de renforcer la lutte contre le fléau des "petites bonnes", récemment mis en lumière par la condamnation de l'employeuse d'une adolescente décédée des suites de sévices.

Fatym, une domestique de 14 ans, est morte en mars 2013 de graves brûlures aux mains et au visage. Le mois dernier à Agadir, son employeuse a été condamnée à 20 ans de prison. Cette affaire a été perçue comme un symbole du calvaire parfois vécu par les dizaines de milliers de "petites bonnes" marocaines.

Dans un pays où aucune loi ne régit le travail des domestiques --majeurs ou mineurs--, le Parlement compte justement à son agenda un projet de loi du gouvernement visant à réglementer le secteur.

Fruit d'un travail de plusieurs années, il prévoit d'instaurer par contrat de travail un salaire minimum, un jour de repos hebdomadaire, des congés annuels ou encore des sanctions financières envers les employeurs -jusqu'à 450 euros- en cas d'infraction.

Selon le texte, ce salaire ne devra pas être inférieur à 50% du revenu minimum, soit une centaine d'euros par mois.

Bouclé en juin dernier, ce projet "a été visé par le Conseil économique, social et environnemental (CESE), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, officiel) et nous sommes complètement ouverts à toutes les propositions" du Parlement, plaide auprès de l'AFP le ministre de l'Emploi, Abdesslam Seddiki.

Car en l'état le texte reste l'objet de critiques.

Fin 2013, Human Rights Watch (HRW) a exhorté les parlementaires marocains à le "réviser", évoquant "une opportunité unique pour mettre fin à l'exploitation" des domestiques.

"Le Maroc peut devenir le premier pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord à ratifier" le récent traité de l'Organisation internationale du travail (OIT), qui définit de manière inédite "des normes minimales" pour l'emploi domestique, a argué Tamara Alrifai, responsable de HRW, dans une lettre à M. Seddiki.

La place d'une fille 'est à l'école'

Interrogée par l'AFP, la députée du Parti Authenticité et modernité (PAM, opposition) et vice-présidente de la chambre des Représentants, Khadija Rouissi, fustige l'instauration d'un salaire minimum "inférieur au Smic, sous prétexte que cela inciterait les employeurs à déclarer leur personnel".

Mais elle s'inquiète surtout de la possibilité offerte par le texte de faire travailler des jeunes de 15 à 18 ans, à la faveur d'une "autorisation du tuteur".

"L'urgence est d'interdire le travail des mineurs. La place d'une fille de cet âge est à l'école", souligne Mme Rouissi, mettant en avant les acquis de la Constitution adoptée en 2011, durant le Printemps arabe.

Son groupe a récemment déposé deux propositions de loi au Parlement, qui prévoient entre autres deux ans de prison pour l'emploi d'un mineur. "Nous en ferons même une troisième si le projet de loi du gouvernement sur le travail domestique tarde à venir", s'agace-t-elle.

A ce titre, le Parlement a, selon elle, clôturé mercredi sa session d'automne sans avoir examiné le texte. Celle de printemps ne débutera qu'en avril.

http://www.lepoint.fr/societe/le-maroc-presse-d-ameliorer-le-sort-de-ses-travailleurs-domestiques-13-02-2014-1791389_23.php

http://www.rtl.be/info/monde/international/1069164/le-maroc-presse-d-ameliorer-le-sort-de-ses-travailleurs-domestiques

En réponse, le ministre de l'Emploi évoque les "grands progrès" déjà réalisés par le Maroc, où le nombre de domestiques mineures est passé de "600.000 à moins de 100.000" en quelques années. "Ça ne veut pas dire qu'on est tranquille. Nous allons faire le maximum pour lutter contre ce phénomène. Ce projet (de loi) n'est qu'un début", poursuit-il.

"En l'absence d'un cadre légal, clair et applicable", "l'action de l'Etat est réduite à des procès contre les rares exploiteurs qui se laissent prendre", plaide de son côté le Collectif pour l?éradication du travail des +petites bonnes+, organisation qui s'était portée partie civile à Agadir.

Voisine de l'employeuse de Fatym et témoin clé du procès, Jamila avait quant à elle lancé un cri d'alarme avant même le verdict. "Nous demandons à toutes les mères qui ont besoin d'argent de ne pas envoyer leurs enfants travailler dans des foyers. Le cas de Fatym doit être un exemple pour toutes les familles marocaines", avait-elle clamé.